

بسم الله الرحمن الرحيم
" ربنا أفتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين "
"صدق الله العظيم"

معالي الأستاذ الدكتور / عمرو سلامة

وزير التعليم العالي والدولة للبحث
العلمي.

الأستاذ الدكتور / أحمد خليفة

مدير بنك الجينات - نائبا عن معالي
وزير الزراعة واستصلاح الأراضي.

الأخ العزيز الأستاذ الدكتور / جمال محمد علي

مدير مركز تقييم واعتماد البرمجيات -
نائبا عن معالي وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات

السيد الأستاذ الدكتور / عبد الحي عبيد

رئيس جامعة حلوان.

الأستاذ الدكتور / أحمد عبد الكريم سلامة

نائب رئيس جامعة حلوان - رئيس
مجلس إدارة مركز بحوث ودراسات
التجارة الخارجية.

الأستاذ الدكتور / محمد غرس الدين

مدير مركز بحوث ودراسات التجارة
الخارجية.

الأب العزيز الدكتور / ياسر جاد الله

نائب مدير مركز بحوث ودراسات
التجارة الخارجية.

السيدات والسادة :

يسعدني ويشرفني تلبية سيادتكم لدعوتنا بالمشاركة في هذه الندوة الهامة والتي تعكس أمرين في غاية الأهمية:

أولاً: مواكبة وتفاعل جامعة حلوان ومراكزها البحثية للمستجدات الدولية وقناعة قيادات الجامعة وعلي رأسهم الأستاذ الدكتور / عبد الحي عبيد بالدور التنويري والتعليمي الذي يمكن أن تقوم به الجامعات في مصر.

ثانياً: فكر المشاركة والتفاعل المجتمعي بين مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والجهات الحكومية للتعاون والمساهمة في عمليات التنمية. وهو ما تجسد في التعاون في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية بين مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية والمركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات ، وما كان ذلك ليحدث إلا باهتمام الأستاذ الدكتور / أحمد عبد الكريم سلامة رئيس مجلس إدارة مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية.

السيدات والسادة :

إن حقوق الملكية الفكرية هي قضية قديمة ... حديثة ... فنحن نعرف حقوق الملكية الفكرية منذ عصر الفراعنة، فمعابد طيبة وبردياتها، ومخطوطاتها تعد أصدق شاهد علي أن قدماء المصريين هم أول من سجلوا الاختراع في العالم القديم، لكي يحفظوا لكل ذي حق حقه. ولعل أول اختراع عرفه العالم كان الشادوف المصري والذي كان يستخدم في الري.

وفي العصر الحديث نجد أن القضاء المصري بشقيه الأهلي والمختلط كان يحمي حقوق الملكية الفكرية استناداً إلي مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة قبل سن تشريعات الملكية الفكرية. والقضاء المصري زاخر بعدد من الأحكام التي صدرت لتدمغ الأفعال التي تشكل اعتداء علي حقوق الملكية الفكرية.

وهذا خير دليل علي مصداقية مجتمعنا وثبات مبادئه ورسوخ قيمه العليا وتشجيعه المتواصل للإبداع والابتكار علي مر العصور.

إلا أنه في العصر الحالي بدأ الحديث عن حقوق الملكية الفكرية يتزايد ويتشعب ، فالبعض يري أنها حقوق شبيهة بالحقوق السياسية أو بالأدق علي أنها من حقوق الإنسان الأساسية ، والبعض الأخر يري أنها حقوق قانونية ذات طبيعة خاصة ، إلي أن جاءت اتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية والمعروفة باسم "التربس" والتي أقرت باقتصادية و تجارية هذه الحقوق في المقام الأول ، ولولا الأهمية الاقتصادية والتجارية لها لما نالت كل هذا الاهتمام وما تعرضت للمناقشات والجدل حولها وحول طبيعتها القانونية ومدد وطرق حمايتها وكيفية استعمالها واستغلالها.

وفي محاولة للتعريف والاستفادة من حقوق الملكية الفكرية علي المستوي الوطني جاء تأسيس المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات في شكل جمعية أهلية غير هادفة للربح ، بهدف المساهمة في بناء مجتمع المعلومات المصري والذي تلعب وتحتل فيه حقوق الملكية الفكرية جزء كبير ، لذلك نحن نعمل علي نشر وعي وثقافة الملكية الفكرية ، وإدماجها في نسيج المجتمع المصري ، والتعريف بآثارها القانونية والاقتصادية علي عمليات التنمية وتطوير وتنمية الكوادر البشرية ، وإعداد الدراسات المتخصصة في مجالات الملكية الفكرية وأيضا الدراسات القانونية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

السيدات والسادة ...

يعتقد البعض أن الفرص المتاحة لاستغلالها في مجال الملكية الفكرية بالنسبة لمصر هي فرص ضئيلة باعتبارها دولة نامية .. إلا أننا نرى أن هناك فرص كبيرة في بعض مجالات الملكية الفكرية والتي يمكن استغلالها والاستفادة منها بشكل كبير ، وهي علي سبيل المثال الصناعات الثقافية والترفيهية ، وصناعة البرمجيات وقواعد البيانات ، والموارد والمعارف التقليدية والسلالات النباتية ..

السيدات والسادة ...

إن قضيتنا الحقيقية هي كيفية إدماج حقوق الملكية الفكرية في سياسات التنمية في مصر ، وكيفية توليد وخلق لتلك الحقوق أو توظيفها لتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها ، ولعل التقرير الذي صدر عن لجنة التنمية الدولية البريطانية في أواخر عام ٢٠٠٣ بعنوان " دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسات التنمية في البلدان النامية " كان من التقارير الدولية القليلة التي تناولت الموضوع بجدية شديدة وحاولت اللجنة التي أعدت التقرير - والتي كانت تضم من بين أعضائها ٢٢ دولة نامية - أن ترسم سياسات عامة للملكية الفكرية في البلدان النامية وتوضح الفرص المتاحة للتنمية من خلال الاستفادة من تلك الحقوق. وإذا لم تكن مصر قد شاركت في هذا التقرير باعتبارها احدي الدول النامية ، إلا أنه يمكننا أن نقوم بدورنا لصياغة رؤية واضحة من خلال الأوراق العلمية المقدمة والمناقشات والآراء المطروحة في سلسلة ندواتنا

واجتماعاتنا والعمل عليها كورقة خلفية لدراسة جديدة يقوم بها المركز للاستفادة من تلك الحقوق في عمليات التنمية في مصر وعلي الأخص بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

السيدات والسادة ...

لن أطيل علي حضراتكم لكني أود أن أتعرض لبعض التساؤلات التي أرجو أن تدارسها سويا في هذه الندوة ومنها :

• كيف يمكن أن نوضح للمواطن المصري أن احترام حقوق الملكية الفكرية من شأنه أن يحقق له ولمجتمعه عائداً اقتصاديا يعينه علي مواصلة مسيرة التنمية .

• كيف يمكن مواجهة أزمة سعر الدواء في مصر .

• كيف يمكن أن نعظم من قيمة حقوق الملكية الفكرية في مجال الإنتاج الثقافي وفي مجال صناعة البرمجيات .

• ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه الجمعيات الأهلية في مجال حماية الملكية الفكرية ، وتدعيم قدراتها علي تعقب المعتدين علي حقوق الملكية الفكرية للمبدعين المصريين ، وكيف يمكن أن تقوم بدور فعال في تحصيل حقوق هؤلاء المبدعين في الداخل والخارج .

وختاماً ... اسمحوا لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكم جميعاً علي حضوركم ، واشكر كل من ساهم في إنجاح هذه الندوة ، وشكر خاص للسادة الوزراء وممثليهم ، كما اشكر السيدة / جالين موروني مدير مشروع المساعدة الفنية لحقوق الملكية الفكرية بهيئة المعونة الأمريكية. وأشكر الزملاء المتحدثين الأسيان الذين قبلوا دعوتنا وتحملوا مشقة السفر والمشاركة في هذه الندوة.

وكل الشكر والتقدير لكل الزملاء وفريق العمل في مركز بحوث التجارة والمركز المصري للملكية الفكرية الذين قاموا بالإعداد والتجهيز للندوة.

أشكرهم جزيل الشكر .. وأشكركم ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.